جامعة محمد لمين دباغين سطيف02

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في

المنـهجيـة

ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون خاص معمق السداسي الثاني

الأستاذ/فريد علواش

2023/2024

المحور الأول: تقنيات ومناهج التعليق والتحليل.

1) ــ تقنيات التعليق والتحليل للنصوص:
   أ) ــ منهجية التعليق على النصوص الفقهية.
   ب) ــ منهجية التعليق على النصوص القانونية.
2) ــ تقنيات التعليق والتحليل للأحكام والقرارات القضائية.
   أ) منهجية التعليق على حكم محكمة ابتدائية.
   ب) منهجية التعليق على قرار مجلس قضائي.

منهج التعليق على النصوص والقرارات

1/ منهج التعليق على النصوص القانونية.

سنتعرض خلال هذا العنصر إلى مسألة التعليق على النصوص الفقهية وكذا النصوص القانونية:

مراحل منهجية التعليق على النصوص القانونية

تعتمد منهجية التعليق على النصوص القانونية سواء كان النص فقهيا أو تشريعيا على قواعد موحدة مع بعض الخصوصيات مرتبطة بطبيعة النص المراد التعليق عليه، وتتم هذه العملية على مرحلتين: مرحلة تحضيرية ومرحلة تحريرية.

أولا: المرحلة التحضيرية

تكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة لأن المعلق سيقوم بتجميع كل ما يحتاج إليه للقيام بتحرير التعليق بصفة دقيقة ومضبوطة. ويتم ذلك من خلال التحليل الشكلي والتحليل الموضوعي للنص.

1)التحليل الشكلي: وفيه يقوم المعلق بتحديد العناصر التالية:

أ) طبيعة النص ويتم ذلك من خلال الإشارة إلى أن هذا النص القانوني فقهي أم تشريعي.

ب) المصدر الشكلي ويقصد به موقع النص القانوني من المراجع التي أخذ منها، ويختلف تحديد المصدر الشكلي بحسب طبيعة النص فقهيا كان أم تشريعيا. فإذا كان النص فقهيا يذكر المعلق موقعه من المرجع الذي أخذ منه وذلك من خلال تبيان العناصر التالية: اسم المؤلف، عنوان المرجع، الجزء والطبعة إن وجدا، دار النشر، مدينة وبلد النشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات.

أما إذا كان النص تشريعيا كأن يكون مادة في قانون أو فقرة من مادة من نص قانوني. فإن المعلق يذكر رقم المادة أو الفقرة ثم يحدد القسم الذي يوجد فيه النص وعنوانه وكذا الفصل وعنوانه والباب وعنوانه....الخ. مثال: (المادة 44 التي أشار إليها المشرع القسم لثاني تحت عنوان في الدعاوى المقدمة من أو ضد القضاة من الفصل الرابع تحت عنوان " في الاختصاص الإقليمي" من الباب الثاني تحت عنوان " في الاختصاص" من الكتاب الأول تحت عنوان "الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية" من قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08 مؤرخ في 25 فيفري 2008.

ج) المصدر المادي وبحسب طبيعة النص فإذا كان النص تشريعيا فيحدد التشريعات الأخرى المقارنة التي تأثر بها المشرع مثلا المشرع الجزائري غالبا متأثر بالتشريع الفرنسي والمصري. وبالتالي يحدد النصوص الموجودة في التشريعات الأخرى التي تقابل النص الجزائري.

أما إذ كان النص فقهيا فيتم تحديد المذهب أو المدرسة التي ينتمي إليها صاحب النص. بحيث أن تحديد التوجه الفكري للفقيه يسهل على المعلق على النص عملية التعليق.

2) **التحليل الموضوعي:** ومن خلاله يقوم المعلق بدراسة مضمون النص، وهذا بالتوغل في موضوع المسألة القانونية. مما يتطلب تدقيق القراءة الجيدة للنص والفهم الصحيح للمصطلحات التي تم توظيفها في النص، مما يستلزم تحليل كل فقرة من فقرات النص لتحديد الفكرة التي تعالجها. ومن خلال مجموع الأفكار التي يتم تسجيلها تحضيرا لمناقشتها. والتحليل الموضوعي يقتضي من المعلق تتبع العناصر التالية:

أ) شرح المصطلحات: تتم هذه العملية من خلال قيام المعلق بشرح موجز لأهم المصطلحات القانونية وبالخصوص المصطلحات المتقاربة والتي يتم الخلط فيه بين القانونيين من خلال ضبط معانيها، هذه العملية ضرورية في مسألة التعليق السليم للنص الفقهي.

ب) استخراج الفكرة العامة: المقصود بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص وتتم هذه العملية من خلال القراءة المتأنية والفهم الجيد للنص وتكمن أهمية استخراج الفكرة العامة في تحديد الإطار الدقيق للمسألة المراد مناقشتها وعدم الخروج عن الموضوع.

ج) استخراج الأفكار الرئيسية: تتم عملية استخراج الأفكار الرئيسية من خلال القراءة المتأنية وتلخيص النص من أجل تسهيل عملية تقسيمه إلى فقرات رئيسية ويتم ذلك من خلال التسلسل المنطقي للأفكار وتساهم هذه العملية في وضع خطة ملائمة لمناقشتها.

ثانيا: المرحلة التحريرية:

تتضمن هذه المرحلة وضع خطة مناسبة ثم مناقشة هذه الخطة بشكل تفصيلي.

1) **وضع الخطة للمناقشة:** يتم بناء خطة متوازنة تتكون من مقدمة وصلب موضوع وخاتمة. ومن أفضل التقسيمات الثنائية في صلب الموضوع أي مبحثين إلى مطلبين إلى فرعين ويتم التقسيم إما عن طبيعة شكل النص أو مضمونه.
2) **مناقشة الخطة:** تتم مناقشة الخطة بتحرير ما جاء من عناوين في الخطة مقدمة مرورا بصلب الموضوع منتهيا بالخاتمة.

أ) **المقدمة:** يقوم المعلق في المقدمة بعرض المسألة القانونية التي يريد مناقشتها في جملة وجيزة ويشير كذلك إلى أهمية الموضوع، مبرزا أهم المسائل القانونية التي يثيرها الموضوع.

ب)**صلب الموضوع:** وهو مقسم إلى مباحث ومطالب وفروع وجزئيات إن وجدت. ويجب على المعلق التقيد بأفكار النص والحذر من الخروج عن الموضوع. كما عليه عدم إعادة صيغة الجمل كما جاءت في النص المراد التعليق عنه. بل عليه أن يشرح أفكار النص وانتقادها مع إبداء رأيه فيها مع التبرير مع التمثيل.

ت) **الخاتمة:** في الخاتمة يقوم المعلق بوضع خلاصة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة يليها عرض النتائج المتوصل إليها، فإن كان مؤيدا فعليه بالدليل وإن كان معارضا فعليه بالبديل.

2/ منهج التعليق على الحكم والقرار القضائي.

هناك عدة مناهج للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية ومن بينها :

منهج يحتوي على ثلاث مراحل:

ـ مقدمة تتضمن التعريف بالحكم وتاريخ صدوره والجهة التي أصدرته.

ـ الموضوع ويتضمن تحليل الحكم من الناحية الشكلية والموضوعية.

ـ الخاتمة وتحتوي على تقييم الحكم أو القرار.

أما المنهج الذي يفرق بين الحكم والقرار القضائي فيكون على النحو التالي:

التعليق على الحكم القضائي يتبع المراحل التالية:

ـ سرد الوقائع وفق التسلسل الزمني.

ـ الادعاءات ويذكر طلبات المدعي ودفوع المدعى عليه.

ـ المسائل القانونية.

ـ المبادئ القانونية.

ـ الحل الذي قدمته المحكمة الابتدائية.

ـ مناقشة هذا الحل وتكون من خلال مراجعة تطبيق المبادئ على الوقائع.

التعليق على قرار المجلس ويكون بنفس الخطوات ويهتم بالوقائع بشكل مفصل.

التعليق على قرار المحكمة العليا يتبع الخطوات التالية:

ـ عرض القرار (الأطراف، سبب الطعن، الإشكالية، الحل الذي قدمته المحكمة العليا)

ـ مناقشة القرار (نقد القرار من خلال ذكر النصوص التي تتعارض مع القرار وذكر الآراء الفقهية والاجتهادات التي تعارضه، تأييد القرار من خلال ذكر النصوص والآراء والاجتهادات التي تؤيد القرار، والحل المقترح ويكون إما بالتأييد أو المعارضة للقرار الصادر.

يمر التعليق على الحكم أو القرار القضائي بمرحلتين تحضيرية وتحريرية.

أولا: المرحلة التحضيرية:

يستخرج فيها المعلق بالترتيب ما يلي:

1) **الوقائع القانونية** من وقائع مادية وتصرفات قانونية، وعليه أن يستخرج الوقائع التي تهم في حل النزاع وأن يستخرجها متسلسلة تسلسلا زمنيا، ولا يفترض وقائع لم تذكر في القرار ويذكر الوقائع الثابتة التي يتفق على حدوثها كل من طرفي النزاع، مع ملاحظة أنه عند التعليق على قرار مجلس قضائي أو قرار محكمة عليا، تسجل الإجراءات التي تمت أمام الجهات القضائية السابقة في خانة الوقائع.

2) **الإجراءات** وهي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع في مختلف درجات التقاضي من خلال تحديد الجهة التي تم أمامها الإجراء ويحدد طبيعة الإجراء بدقة وإيجاز وألا يفترض إجراء لم يقع.

3) **الادعاءات** وهي مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم وتضارب الادعاءات يطرح المشكل القانوني الذي يلتزم القاضي بحله للفصل في النزاع.

4) **المشكل القانوني** وهو يتمثل في السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند سماعه إلى ادعاءات الخصوم، ويجب أن يطرح المشكل القانوني في شكل سؤال ويطرح بصيغة قانونية وبدقة وتطبيقيا وتجنب الطرح العام.

5) **الحل القانوني:** وهو منطوق الحكم الذي توصل إليه القاضي من خلال تكيف وقائع القضية واستنباط النص الواجب التطبيق عن تلك الوقائع.

ثانيا: المرحلة التحريرية. يتم في هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي ومناقشته مناقشة نظرية وتطبيقية. وتتكون الخطة من مقدمة وصلب موضوع وخاتمة.

1) المقدمة ويعرض فيها موضوع المسألة القانونية محل التعليق ويسرد فيها بإيجاز كل من الوقائع الإجراءات والادعاءات والمشكل القانوني.

2) صلب الموضوع ويقسم إلى مباحث ومطالب متوازنة ويتم التناول نظريا وتطبيقيا.

3) الخاتمة ويخرج المعلق بنتيجة مفادها أن القضاة قد وفقوا في الحل الذي توصلوا إليه من خلال الحكم أم لا

السداسي الثاني:

محتوى المادة:

1* مرحلة اختيار موضوع البحث

البحث مشكلة إذا أعددتها اعددت بحثا طيب الأوراق، فخطوة تحديد موضوع البحث سابقة لخطوة تحديد الإشكالية، والمقصود بموضوع البحث المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء إشكالية خاصة به والتي على ضوئها يشرع في دراسة موضوعه لذلك تتطلب مرحلة اختيار الموضوع توافر شروط أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

1/ أن يكون الباحث على علم تام بموضوع البحث وطبيعة المشكلة التي يريد التقصي حولها وتفسيرها وتقديم الحل العلمي لها وأن يكون على دراية تامة بالقيمة العلمية لموضوع البحث.

2/ يترتب على الشرط الأول أن يكون الباحث على دراية تامة بالطرق والإجراءات التي يعتمدها وكذا اختيار المنهج العلمي الذي يتبعه في كل أعمال التحري والتقصي عن حقيقة المشكلة.

3 /أن يكون متمكنا من قواعد البحث والاستنباط ومن كل أدوات البحث المتعلقة بموضوع البحث.

4/ أن يقدم الأدلة الكافية التي يستدل بها للبرهنة على فائدة ملاءمة البحث العلمي.

5/ أن يكون مناسبا للمرحلة التي يكون فيها الباحث "دكتوراه/ ماستر..."

على ضوء هذه الشروط الأساسية يستحسن عند اختيار موضوع البحث تفادي الأمور التالية:

- المواضيع التي تم بحثها بحيث لا يكون بمقدور الباحث أن يأتي بجديد فيها.

- المواضيع التي يشتد حولها الخلاف حيث أنها في حاجة إلى فحص وتمحيص، ومن الصعب على الباحث أن يكون موضوعيا في الوقت الذي تكون فيه الحقائق مختلفا فيها.

- المواضيع التي يصعب على الباحث العثور على مادتها العلمية إذ لا يجب أن يستمر الباحث في بحث مصادره نادرة أو منعدمة، فكلما كانت المصادر والمراجع كثيرة كلما سهلت من عمل الباحث وانعكس ذلك على مستوى البحث.

- المواضيع الواسعة جدا لأن الباحث بمناسبتها سيعاني من عدم القدرة على حصر موضوعه وتحديده، أو المواضيع الضيقة لأنها لا تتحمل لضيقها تأليف بحث علمي.

معايير اختيار الموضوع

المعايير الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع البحث

ويقصد بالمعايير الذاتية تلك الخصائص والصفات المفترض توافرها في الباحث وهي:

- الرغبة
- الصبر
- كثرة القراءة
- التمييز
- التثبت
- التواضع
- البعد عن الهوى والعصبية
- الاجتهاد والبعد عن التقليد

المعايير الموضوعية:

-القيمة العلمية لمضوع البحث العلمي
- أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي
- مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى
- توافر الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث
- مدى مساهمة البحث في تنمية بحوث أخرى

2* مرحلة جمع المصادر والمراجع

أنواع ومصادر ومراجع البحث القانوني

الوثائق العلمية: جميع مصادر ومراجع المعلومات البحثية الرئيسية والثانوية المتنوعة من مخطوطة أو مطبوعة، مسموعة أو مرئية المكتوبة وغير المكتوبة، المادية وغير المادية التي يعتمد عليها الباحث في عملية تجميع المادة العلمية والحقائق والمعارف ذات الصلة بموضوع بحثه.

أهمية الوثائق العلمية فب البحث العلمي:

يحقق تجميع الوثائق للباحث عدة أهداف:

- إضفاء قيمة علمية على الموضوع محل الدراسة

- تأكيد استحقاق الموضوع للبحث وإمكانية دراسته والوصول فيه إلى نتائج علمية نظرية أو تطبيقية.

- تمكين الباحث من الوصول إلى مصادر المعلومات المكتبية والميدانية وجمها وتنظيمها والاستفادة منها في كتابة البحث العلمي.

- تعويد وتدريب الباحث المبتدئ على التفكير والنقد الحر والموضوعي.

- تدريب الباحث على حسن التعبير عن أفكاره للآخرين بطريقة منظمة.

- تنمية مهاراته في اختبار الحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع معين وحسن صياغتها.

المصادر والمراجع:

تعرف بالمصادر الأولية الرئيسية أو الأصلية أو المباشرة ومثالها المخطوطات، مذكرات القادة والسياسيين، الخطب والرسائل وهي التي ألفها أصحابها دون الاعتماد على مصادر أخرى لكتابتها ومنها كذلك المواثيق الوطنية والدولية، المذكرات التفسيرية للقوانين، الأوامر والقوانين والدساتير، الشهادات الحية والوثائق الرسمية التي تتضمن أحداثا معينة ذات آثار قانونية.

أيضا هناك من يرى ارتباط الوثيقة العلمية بموضوع البحث، فقيمة هذا الارتباط وطبيعة استفادة الباحث منها في دراسة موضوع بحثه وتحرير مضامينه.

واستنادا إلى هذه النظرة تأتي الدراسات السابقة كأحد أهم مصادر البحث من الناحية العلمية.

ويقصد بالدراسات السابقة كل الدراسات والأطروحات والأبحاث والرسائل العلمية والجامعية التي تناولت نفس الموضوع.

وتظهر أهمية الدراسات السابقة:

توضيح وشرح خلفية موضوع البحث.

وضع البحث في إطاره الصحيح وموقعه المناسب بالنسبة للبحوث الأخرى.

تجنب الأخطاء والمشاكل التي تعرضت لها البحوث السابقة.

عدم التكرار غير المفيد، وعدم إضاعة الجهود في دراسة مواضيع بحثت بشكل جيد في دراسات سابقة.

المراجع:

وتعرف أيضا بالمصادر الثانوية أو غير المباشرة، وهي الوثائق العلمية التي تنقل عن المصادر الأصلية وتحيل عليها وتستند إلى إليها، أو هي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر فتتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص، أو هي كل وثيقة علمية تتطرق إلى موضوع البحث فتعالجه جزئيا أو تخدمه عرضيا بصورة غير مباشرة أو أصيلة بخلاف المصدر الأصلي كما تقدم بيانه.

وتلخيصا لما تقدم يمكننا التفرقة بين ما هو مصدر وما هو مرجع استنادا إلى معيارين: المعيار التاريخي بالنظر إلى تاريخية الوثيقة العلمية وسبق تأليفها، وعدم استنادها إلى أسانيد وإحالات علمية، والمعيار العلمي أو الموضوعي وهو الأهم بالنظر إلى الارتباط العلمي للوثيقة العلمية بموضوع البحث مداه وقيمته، وأوجه استفادة الباحث منها في إعداد بحثه، مع ملاحظة أن هذه التفرقة بين ما هو مصدر وما ومرجع تظل تفرقة نسبية.

***اختيار الموضوع:**

إن الاختيار الأمثل لموضوع البحث يكتمل بضبط عنوانه ضبطا دقيقا وهنا نفرق بين العنوان المركب والعنوان غير المركب، فالعنوان غير المركب هو الذي يعبر عن موضوع كلي بحيث تطرح إشكاليته غالبا في صورة تساؤل رئيسي متبوع بأسئلة فرعية.

أما العنوان المركب فيعبر عن موضوعين متلازمين مترابطين وبالتالي يحاول بيان العلاقة بين هاتين الموضوعين وتأثيرهما فيما بينهما مثلا" الحيازة وأثرها على الملكية"، وهنا في الغالب يكون إشكاليته تتضمن سؤالين رئيسيين بغض النظر عن الأسئلة الفرعية.

ولأهمية ضبط وتحديد عنوان البحث في حصر موضوعه وتفادي اتساعه على نحو يصعب معه دراسته في صورة عدم قدرة الباحث على التحكم في المعطيات وعرضها عرضا علميا دقيقا منظما يتعين على الباحث أن يراعي في عنوان بحثه الشروط والمواصفات التالية:

01 / الدقة والوضوح:

حيث يكون عنوان البحث العلمي دالا على الموضوع المراد بحثه معبرا عن مضامينه بكل وضوح ومن ثم فإنه من الخطأ أن يكون العنوان بعيدا عن موضوع البحث أو دالا على بعض من مضامينه فقط.

02/التحديد والتركيز والاختصار:

يحبذ ألا يكون عنوان البحث طويلا مملا أو قصيرا مخلا، فالدقة والوضوح تتطلب أن يصاغ صياغة مركزة مختصرة تعبر عن الموضوع المستهدف بالبحث بكل تركيز، إذ على الباحث أن يتفادى العناوين المطاطة والفضفاضة أو العناوين المقتضبة التي لا تعبر عن مشكلة حقيقية تستحق عناء البحث فيها وبقدر ما يكون عنوان البحث محددا مركزا ومختصرا بقدر ما يكون العمل على دراسته سهلا ويسيرا ويمكن دراسته دراسة وافية وموضوعية.

03/الارتباط بالموضوع:

يجب أن يستوعب عنوان البحث جميع عناصر موضوعه المحددة محل الدراسة ويدل عليها، بحيث يلمس المطلع على البحث تلازما وارتباطا وتناغما وانسجاما بين موضوع البحث وعنوانه.

04/الجدة والابتكار:

مع أن اشتراط الجدة والابتكار يظل أمرا نسبيا إلا أنه من المستحسن أن يكون عنوان البحث جديدا ومبتكرا و ألا يكون مجرد تقليد مع التسليم بأن مراعاة الجدة والابتكار ليس بالأمر الهين.

05/التحفيز:

ومعناه أن يكون عنوان البحث مشجعا ومحفزا على الاستطلاع، يوحي بأن موضوعه يستحق البحث والدراسة ويستفاد منه، وهنا على الباحث أن يتجنب العناوين البراقة والجذابة التي تجعل الشخص ميالا لقراءتها ولكن دون أن تستحق أن يكون موضوعها أهلا للبحث.

كتلك التي نطالعها في الأخبار الإعلامية أو الكتابة لأغراض تسويقية.

4/ اختيار الإشكالية وضبطها:

ماهية الإشكالية

إن الإشكالية مرحلة حاسمة ينتهي إليها الباحث بعد أن يختار موضوع بحثه، ومن ثم يرى العض أنها تمثل نهاية اختيار الموضوع فهي تسمح بتعريفه وتبرير الطريقة التي سيتم من خلالها معالجته، كما أنها تعطي شرعية علمية لتناول الموضوع من خلال عرض المؤشرات والأسباب العلمية والعملية التي وجهت الباحث إلى الموضوع المدروس.

وفي ذات السياق إن للإشكالية مدخل أيضا في اختيار موضوع البحث نفسه، فهي الباعث الرئيسي على بحث موضوع معين بحيث تبعث على الحيرة وتثير لدى الباحث التساؤل الأمر الذي يتطلب منه البحث عن إجابات شافية ووافية وكافية ترسم خيارات الباحث اللاحقة المتعلقة بضبط عنوان موضوع البحث وتقسيمه ورسم خطته وتحديد الطريقة العلمية المناسبة لدراسته.

وتترجم إشكالية البحث في صورة تساؤل أو عدة تساؤلات في ذهن الباحث حول موضوع معين

كيف تنشأ الإشكالية:

ليس من السهل البحث عن أي إشكالية ترضي رغبة الباحث في اكتشاف كل ما من شأنه أن يصلح إشكالية علمية تستحق تكبد عناء البحث وتحمل مشاقه لهذا فإن للباحث أن يستعين بعدة مصادر يسترشد بها للوصول إلى ما يناسب بحثه بإخضاعها لمقاييس البحث العلمي ومناهجه وفيما يلي أهم **مصادر الإشكالية البحثية:**

1/ مجال التخصص، خلال فترة تكوينه أين تلقى العديد من المعارف واحتك بميدان العمل البحثي بمشكلاته المختلفة.

02/ المصادر والمراجع العلمية " كتب، أبحاث سابقة متخصص، مقالات علمية محكمة، فلا شك أن الاطلاع عليها والنظر في مضامينها يمكن أن يثير لدى الباحث الرغبة في معالجة إشكالية محددة.

3/ الخبرة الشخصية التي اكتسبها خلال فترة التكوين في مرحلة التدرج ومرحلة الدراسات العليا نتيجة الممارسات البحثية للباحث في ميدان تخصصه واطلاعه على عديد المصادر والمراجع.

4/ التظاهرات العلمية مثل الملتقيات، المؤتمرات العلمية، الندوات البحثية والأيام الدراسية وغيرها والتي تعتبر مناخا مناسبا لتولد الأفكار وتلاقحها واستطلاع المشكلات واستشعارها.

5/ حلقات البحث وما يدور فيها من حوار علمي هادف وبناء بين الطلاب والأساتذة المتخصصين، لا شك يتيح طرح العديد من المشكلات التي يمكن أن تصاغ صياغة علمية ويستفيد منها الطلاب في اختيار مواضيع مناسبة للبحث.

4*مرحلة تحليل المادة العلمية

القراءة والتفكير والتأمل:

مستويات القراءة:

1-القراءة الاستطلاعية: وتسمى كذلك القراءة الكاشفة أو السريعة، ويقتصر موضوعها في العادة على عنوان الوثيقة العلمية: المقدمة، الخاتمة، الفهرس، وقائمة المراجع لمعرفة مضمون الوثيقة العلمية وتقييمها من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث، وتقدير مدى أصالتها وجدتها وقيمتها العلمية.

2-القراءة العادية: حينما يحدد الباحث عن طريق القراءة الاستطلاعية الوثائق العلمية المتصلة بموضوع بحثه فإنه ينتقل بعد ذلك إلى مستوى آخر من القراءة أكثر عمقا وأكثر تركيزا وهي القراءة العادية، حيث تتركز على الموضوعات التي حددها بالقراءة الاستطلاعية ويختار منها الاقتباسات التي تتصل بموضوع بحثه.

3-القراءة العميقة: في هذا المستوى من القراءة يقرأ الباحث الأبحاث وثيقة الصلة بموضوعه بتأن وتركيز عميق يسمح له بالتفكير وتحليل وتسجيل ما ينتهي إليه من الأفكار والمفاهيم في بطاقات، وتعتبر القراءة العميقة الأساس الذي يعتمد عليه البحث لأنها تقود الباحث نحو المنهجية الجيدة والتحليل القيم، لهذا فهي تتطلب أكبر قدر من الصرامة في الالتزام بشروط القراءة.

4-شروط القراءة العلمية الصحيحة:

حتى تحقق القراءة العلمية نتائجها في ميدان البحث العلمية يتعين توفر الشروط التالية:

- أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث.

- أن تكون عملية القراءة منظمة ومرتبة فتنظيم القراءة يعني تنظيم المفاهيم والأفكار المستنبطة من خلالها، لهذا عند القراءة يفضل أن يتبع الباحث تسلسليا قراءة الكتب العامة ثم الكتب المتخصصة مما يساعده على التدرج في فهم موضوع بحثه.
- اختيار الباحث الأوقات المناسبة للقراءة والتفكير، فلا يقرأ وهو مجهد جسديا أو نفسيا أو اجتماعيا، وكذا اختيار الأماكن الهادئة لمزاولة القراءة لأنها تساعده على الاستيعاب والتفكير.

صور خزن المعلومات: مر حلة تدوين المعلومات التخزين

بعد أن يقوم الباحث بإعداد خطة أولية لبحثه، ينتقل إلى مرحلة تدوين المعلومات من المصادر والمراجع، وعليه سيتم التعرض هنا إلى تحديد المقصود بعملية تدوين أو تخزين المعلومات ثم إلى طرق وأساليب تدوين المعلومات وبعدها سيتم التطرق إلى قواعد تدوين المعلومات.

1- المقصود بعملية تخزين المعلومات:

يقصد بعملية تخزين المعلومات نقل البيانات الواردة في المرجع أو المصدر وتسجيلها كتابة والتي تشمل الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية والذي يهم موضوع البحث، وهذا ما يبين أن طريقة التصوير التي تغني عن عملية التخزين أن هذه الأخيرة تشمل الأفكار المهمة التي يمكن أن تشملها أحد صفحات المرجع، وهذا يخالف التصوير الضوئي الذي يتناول صفحات كاملة قد يحتاج الباحث منها إلى فكرة واردة في فقرة صغيرة

2- طرق وأساليب تخزين المعلومات:

تتمثل فيما يلي:

أ- طريقة البطاقات:

إن البطاقة عبارة عن قطعة من الورق المقوى، قد يكون مربع أو مستطيل الشكل، في غالب الأحيان تكون في حجم واحد و لون واحد، و يعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة ثم ترتب على حسب أجزاء و أقسام و عناوين البحث، و يشترط أن تكون متساوية الحجم، مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، و توضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف واحد خاص، و يجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف و العنوان، بلد و دار الإصدار و النشر، رقم الطبعة، تاريخها ورقم الصفحة أو الصفحات

ب- طريقة الملفات :

يتكون الملف من غالف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة تقسيم البحث المعتمدة، مع ترك فراغات لاحتمال إضافة وتسجيل معلومات مستجدة أو احتمال التغيير والتعديل، يتميز أسلوب الملفات بمجموعة من الميزات منها:

- السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

- ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.

-المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.

- سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تجمعه من المعلوم

ج- طريقة التدوين عن طريق الكمبيوتر:

تعد هذه الطريقة أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات، حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر ويقوم بتنظيم ما بداخله وفقا لتقسيم بحثه.

انتقدت هذه الطريقة في تدوين المعلومات من حيث احتمال ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا، وصعوبة حملها الى الأماكن التي يرتادها الباحث.

3- قواعد تدوين المعلومات:

يجب على الباحث أثناء قيامه بتدوين المعلومات أن يتقيد ببعض القواعد المنهجية والتي من أهمها:

-إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة، أي أنه كلما عثر الباحث على معلومات جديدة تفيده في بحثه جمعها مع المعلومات الأخرى.

- عندما تتعدد المصادر والمراجع التي تتضمن نفس المعلومة يخصص لكل منها بطاقة أو ملف واحد مع تكرار العنوان.

- مراعاة قواعد الاقتباس.

- يجب على الباحث تجنب كتابة التعليقات الشخصية لتجنب احتمال اختلاطها مع الأفكار

المقتبسة فمن المستحسن تدوينها في أسفل البطاقة.

-إ ذا كان النص المراد اقتباسه طويل ورغب الباحث في ترك بعض منه فمن الأفضل الإشارة إلى ذلك.

- يفضل استخدام عدة ألوان من البطاقات، بحيث يخصص لكل فصل أو باب لون معين لتسهيل عملية فرز المعلومات.

- حفظ تلك المعلومات في أماكن أمينة بعيدة عن احتمالات التلف أو الضياع، ألنها تمثل حصيلة جهد بدني وفكري من الصعب تكراره.

- حتمية الدقة و التعمق في فهم محتويات النصوص والحرص واليقظة في تسجيل الأفكار و المعلومات.

- انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، وترك ما كان يمثل حشوا